واقع المناخ الاستثماري في الجزائر: بين المقومات والمعوقات

The reality of investment climate in Algeria: between opportunities and challenges

خالفي نورة

مخبر الإقليم، المقاولاتية والابتكار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر –
n.khalfi@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2024/12/01 تاريخ القبول: 2025/08/06 تاريخ النشر: 2025/09/15

ملخص:

إن واقع الاستثمار المحلي والأجنبي في أي بلد ما هو إلا انعكاس لبيئة ومناخ الاستثمار المهيأفي هذا البلد، وعلى الرغم من الإصلاحات العديدة التي قامت بها الجزائر لتحسين جاذبية المناخ الاستثماري إلا أن حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية لم يرق بعد إلى المستوي المرغوب مقارنة بالإمكانات الاستثمارية المتاحة.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع تحديد أهم مقوماته ومعوقاته، حيث خلصت الدراسة إلى الوضع السلبي الذي لا تزال عليه بيئة الأعمال في الجزائر وهو ما تعكسه مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار الدولية ما يستدعي على الحكومة تعزيز الجهود المبذولة وتدارك مواطن الخلل.

الكلمات المفتاحية: المناخ الاستثماري، المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار، مقومات الاستثمارية، المعوقات الاستثمارية.

تصنيفات JEL: G11، G18،

Abstract:

The reality of domestic and foreign investment in any country reflects the investment environment and climate established in that country, Despite the numerous reforms undertaken by Algeria to improve the attractiveness of its investment climate, the volume of national and foreign investment has yet to reach the desired level compared ti the available investment potential. This research paper aims to study the reality of the investment climate in Algeria by identifying its key components and obstacles, The study concluded that the business environment in Algeria remains in a negative state, as reflected by global indicators assessing the investment climate. This calls for the government to enhance its efforts and address areas of deficiency.

Keywords: Investment climate, international investment climate indicators, investment components, investment obstacles.

Jel Classification Codes : G11,G18.

1.مقدمة:

في ظل العولمة الاقتصادية والتبادل الحر وتوسع الأنشطة الاقتصادية العابرة للحدود، استطاعت العديد من الدول أن تستدرك التأخر في عجلة التنمية الاقتصادية والصناعية، ولما أصبحت الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها في الوقت الحاضر تشكل ضرورة للتنمية الاقتصادية لأي بلد خاصة ما تعلق بالدول النامية، لما توفره من نقل التكنولوجيا والمعرفة التجارية والصناعية، وخلق فرص العمل، تتنافس الحكومات في جميع أنحاء العالم اليوم على خلق ظروف مواتية لجذب الاستثمارات التي يمكن أن تفيد اقتصاداتها في مختلف القطاعات، غير أن استقطاب هذا النوع من الاستثمارات يحتاج إلى خلق بيئة جذابة من الناحية القانونيةوالإدارية، تطوير البنية التحتية وغيرها، وكباقي الدول أدخلت الجزائر عدة إصلاحات على نظامها الاقتصادي من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير أن تدفقات هذا الأخير لا تزال متواضعة مقارنة بالإمكانيات الاستثمارية للبلد وهو يطرح العديد من التساؤلات اليوم عن مدى جاهزية البيئة الاستثمارية الجزائرية لاستقطاب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

الإشكالية:

على الرغم من المقومات الاستثمارية العديدة التي تزخر بها الجزائر، ومع الإصلاحات التشريعية والتحفيزات والامتيازات الممنوحة، يبقى الإقبال الاستثماري في الجزائر محتشماً ولا يستجيب للتطلعات التنموية الأمر الذي يستدعي طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع البيئة الاستثمارية في الجزائر؟ وماهي أبرز المقومات والمعوقات الحائلة دون تحقيق الفرص الاستثمارية المرغوبة بالبلد؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هو واقع البيئة الاستثمارية في الجزائر؟
- ما وضع البيئة الاستثمارية الجزائرية من وجهة نظر المؤشرات الدولية لدراسة المناخ الاستثماري؟
- ماهي أهم المعيقات والتحديات التي تحول دون تحقيق الفرص الاستثمارية المرغوبة؟

فرضيات الدراسة:

- على رغم الإصلاحات العديدة لتحسين البيئة الاستثمارية في الجزائر، لا يزال الإقبال على الاستثمارات المحلية والأجنبية محتشما وغير موافق للإمكانيات المتاحة،
- تشير المؤشرات الدولية المتعلقة بتقييم المناخ الاستثماري لدول أن البيئة الاستثمارية الجزائرية تواجه تصنيفا منخفضاً في العديد من المجالات المتعلقة بالاستثمار، مما يعكس واقعاً سلبياً للبيئة الاستثمارية الجزائرية،
- تتعدد المعوقات التي تؤثر سلباً على البيئة الاستثمارية في الجزائر، وهو ما يحد من جذب الاستثمارات المطلوبة،

هدف الدراسة: هدفت هذه المقالة إلى تحليل واقع البيئة الاستثمارية في الجزائر، المقومات والمعوقات، مع دراسة جملة من المؤشرات المختارة والتي تصدرها هيئات دولية وعربية معتمدة لتقييم مناخ الأعمال في العالم والوطن العربي.

أهمية البحث:تكمن أهمية الدراسة في النقاط الأتية:

- دراسة المقومات الاستثمارية في الجزائر والتشريعات الداعمة لها.
- تسليط الضوء على المناخ الاستثماري الجزائري من وجهة نظر دولية.
- دراسة أهم المعوقات التي تحول دون توفير البيئة الملائمة والجذابة للاستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف واقع البيئة الاستثمارية في الجزائر وأهم الأطر القانونية والمقومات المكونة لها، إضافة إلى تحليل بيانات وتقارير المؤسسات الدولية لدراسة مناخ الاستثماري في العالم، وبجانب ضعيف تم الاستعانة بالمنهج المقارن لتحليل الفروقات حجم الاستثمارات الأجنبية للجزائر مع بعض الدول الشقيقة.

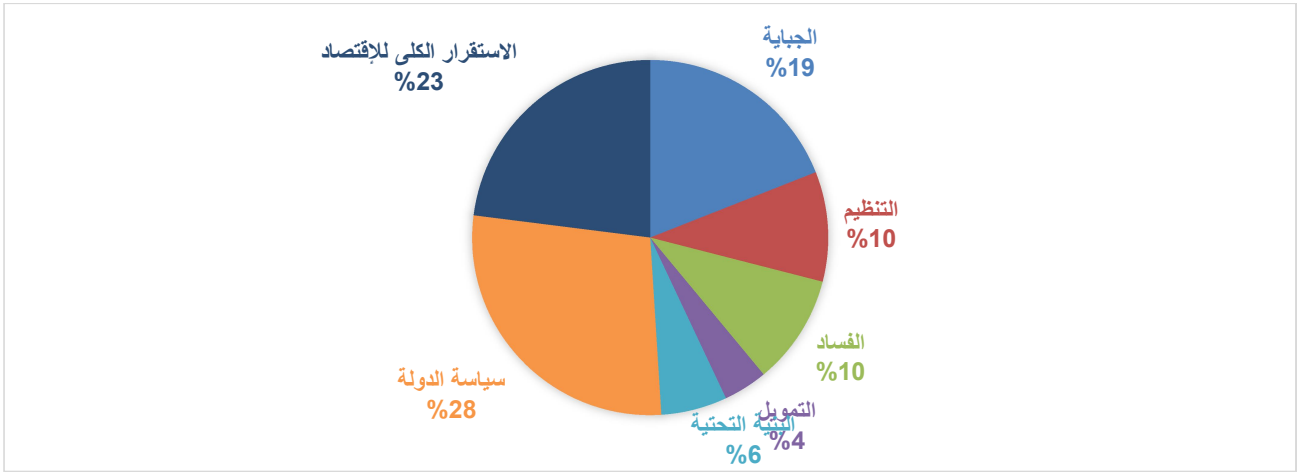
2.واقع ومقومات المناخ الاستثماري في الجزائر

تفضل غالبية دول العالم والنامية منها خاصة، الاستثمارات الأجنبية لما لها من فوائد في مجال التشغيل ونقل التكنولوجيا وغيرها، كبديل لما تعانيه من نقص المصادر الداخلية وعدم نجاعة القروض الخارجية التي عجزت الكثير من الدول النامية على تسديدها، وفي حين تتواجد أغلب هذه الاستثمارات في الدول المتقدمة تتنافس الدول النامية على استقطاب الجزء المتبقي من هذه الاستثمارات بتوفير مناخ مناسب وبيئة أعمال متكاملة للاحتضان مثل هذه الاستثمارات، حيث تتعرض الاستثمارات للعديد من المخاطر وهي بذلك تبحث عن البيئة الأقل خطرا، وتقل هذه المخاطر كلما كانت ظروف الدول المضيفة مواتية والمعطيات المتعلقة بالاستثمار واضحة(بولعيد، صفحة 72).

1.2 مفهوم مناخ الاستثمار:

عرفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة لغربي آسيا مناخ الاستثمار على أنه" مجمل الأوضاع والظروف المكونة لبيئة العملية الاستثمارية، حيث تؤثر تلك الأوضاع بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية، تأثيراً إيجابياً أو سلبياً في فرص نجاح المشاريع الاستثمارية(لفتة، 2005، صفحة 384)"، وكما عرف أيضاً بأنه «عبارة عن مجموعة من القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والعوامل السياسية التي تؤثر على ثقة المستثمرين وتدفعهم إلى بلد معين بدلاً من الآخر(kazem, 2016, p. 285)"، وفي عام 2001 أجري البنك الدولي دراسة مسحية بهدف تصنيف العوامل الحاسمة في اتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة، حسب أهميتها، وأجري الاستطلاع على أكثر من 26000شركة في 53دولة نامية وكانت نتائج الاستطلاع حسب الشكل التالي:

شكل رقم(1): القضايا الرئيسية التي تهم المستثمر فيما يتعلق بمناخ الاستثمار



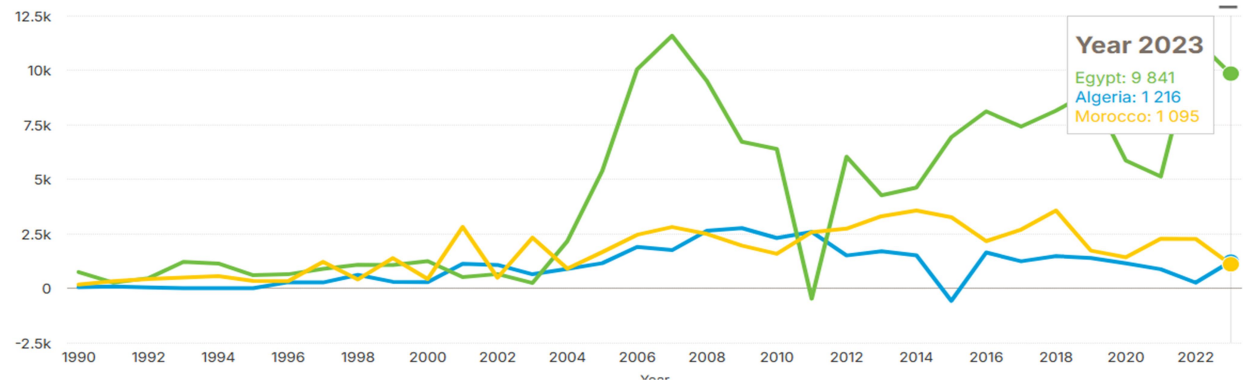
Source :GUERID Omar, climat des investissements en Algérie: Insuffisances et perspectives d'amélioration, recherches économique et managériale – 13-juin 2013.p25.

وبتالييمكن تصنيف مكونات المناخ الاستثماري في أربع عناصر أساسيةألا وهي:(شهيناز، صفحة 179):

- المنظومة السياسية وحالة الأمن في البلاد،
- المنظومة التشريعية والقضائية،
- المنظومة الاقتصادية والمؤسساتية،
- المؤشرات النوعية والكمية لحالة الاقتصاد الوطني،

وضمن التوجه الرامي نحو تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر، حيث اعتمدت السلطات الوصية منذ مطلع التسعينات مجموعة من التدابير والإجراءات المستهدفة للحد من التشوهات الهيكلية، وتحرير أوجه النشاط الاقتصادي، وتحقيق التوازن للمتغيرات النقدية والمالية، وتحديث الإطار التشريعي المنظم للاستثمار بالإضافة إلى جملة من النصوص التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة، لا تزال جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر خاصة ما تعلق باستقطاب الاستثمارات الأجنبية ضعيفة جداً إذا ما قورنت ببعض دول الجوار(سعيدي و قويدري محمد، 2008، صفحة 40)، ويبين الشكل الموالي مقارنة لتطور حجم التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي مقارنةً بكل من المغرب ومصر:

شكل رقم(2): تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر، المغرب ومصر



المصدر: تقرير الاستثمار العالمي unctad 2024.

https://unctad.org/publication/world-investment-report-2024

ويتضح من معطيات الشكل أعلاه انخفاض وتيرة وحجم التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي في الجزائر مقارنة بالدول المجاورة، مع التطور البطيء جداً وذلك رغم السياسات والإجراءات والتحفيزات الحكومية الممنوحة، وعلى غرار أن سنة 2023 قد شهدت ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة لتبلغ قيمة التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي لسنة 1216مليون دولار أي ما يعادل أربع أضعاف تدفقات السنة السابقة، إلا أنه وفي الإجمال تبقى التدفقات غير متوافقة للإمكانيات والتطلعات المرغوبة.

2.2مقومات المناخ الاستثماري في الجزائر

إن واقع الاستثمار المحلي والأجنبي في أي بلد ما هو إلا انعكاس لبيئة ومناخ الاستثمار المهيئين في هذا البلد، وعلى غرار غالبية الدول النامية ولأسباب إيديولوجية، كانت الجزائر تنظر إلى الاستثمار الأجنبي بحذر في السنوات السابقة حيث اعتبرته عاملاً يهدد السيادة الوطنية، غير أنه ومع الأزمة الهيكلية التي ضربت الاقتصاد الجزائري أواخر الثمانينات تخلت الجزائر كغيرها من الدول النامية على الاطروحات العدائية تجاه الاستثمار الأجنبي وخصوصاً المباشر منه، وانضمت للمنافسة من أجل جذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية، وفي هذا سعت إلى تحسين المناخ الاستثماري من خلال جملة من السياسات والإجراءات والحوافز والامتيازات(شهيناز، صفحة 180)،لتعزيز مقوماتها الاستثمارية وجذب أكبر قدر من الاستثمارات المحلية والأجنبية، ومن أهم هذه المقومات نذكر:

1.2.2الإطار القانوني والتشريعي:

يعد التشريع وسيلة لترجمة السياسة الاستثمارية لأي بلد، وقد شهدت الجزائر إصلاحات عديدة في الإطار التشريعي المنظم للبيئة الاستثمارية في البلاد بهدف تحسين المناخ الاستثماري وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني، وجاء القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24جويلية 2022 كخطوة محورية في هذا المسار لما تضمنه من تعزيز مبادئ حرية الاستثمار لكل شخص طبيعي أو معنوي، وطنياً كان أم أجنبي، مقيم أو غير مقيم، يرغب في الاستثمار، مع تفعيل مبدأ الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات(قانون، 2022، صفحة 05)، وعلى غرار الإطار المؤسساتي السابق المتمثل في المجلس الوطني للاستثمار، والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار والتي أصبحت بعد هذا القانون تدعى بسم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، تضمن القانون نقاط إصلاحية يجب تثمينها والوقوف عليها نذكر منها على وجه الخصوص:

- ضمان حرية المستثمر الأجنبي ويظهر ذلك من خلال إلغاء عبارة المستثمر الأجنبي واستبدالها بعبارة المستثمر الغير مقيم في القانون الجديد، ليتساوى بذلك مع المستثمر الجزائري مع إلغاء قاعدة الشراكة الدنيا (49 %51/%)، حيث لم يكن في إمكان الأجانب إقامة مشاريع استثمارية في الجزائر ما عدا في إطار شراكة مع المستثمر الوطني(فاتح، 2021، صفحة 91)، الأمر الذي ساهم في عرقلة تدفق الاستثمارات الأجنبية لدخول السوق الجزائرية قبل هذا القانون.
- استحداث منصة رقمية للمستثمرين حيثتسند إليها مهمة التعريف بالفرص الاستثمارية في الجزائر، والعرض العقاري والمزايا والتحفيزات الاستثمارية المتاحة، كما تمثل المنصة أداة توجيه ومرافقة للاستثمارات خلال فترة الإنجاز(قانون، 2022، صفحة 91)، وهو ما يعد خطوة كبيرة نحو القضاء على مشكلة البيروقراطية والعرقلة الإدارية، بحيث سيتفادى المستثمر تقديم حزمة من النسخ المطبوعة للإدارة ويكتفي بمتابعة ملفه الاستثماري رقميا وهو ما يوفر على المستثمر الوقت والجهد وحتى المال.
- تقديم مزايا وحوافز أفضل حيث قدم القانون الجديد العديد من الحوافز الاقتصادية الجذابة للمستثمرين الأجانب والمحليين والتي شملت كل من التحفيزات المالية والضريبية، مما يعد خطوة لبناء الثقة لدى المستثمرين الحاليين وجذب المزيد من الاستثمارات في المستقبل(bouakka & zakia mahlous, p. 09).

2.2.2الاستقرار السياسي والاقتصادي:

تتمتع الجزائر باستقرار اقتصادي يعزى إلى الاستقرار السياسي الذي تشهده البلاد، ويتجلى ذلك في تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية في السنوات الأخيرة، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 3,6% عام 2022و نسبة 4,1%سنة 2023، أما معدل التضخم فقد تراجع ب2,3% في 2024، كما ساهمت أسعار الطاقة المرتفعة في تحقيق فائض في الحساب الجاري منذ 2022، مما أوقف تراجع احتياطي النقد الأجنبي في البلاد(Update, 2024)، ومن جانب آخر فقد قدر صندوق النقد الدولي الجزائر في المرتبة الثالثة ضمن أهم اقتصاديات أفريقيا لسنة 2024.

3.2.2حجم السوق المحلي:

في الواقع قد تقرر شركة ما الاستثمار في بلد معين ضمن استراتيجيتين أساسيتين، إما الوصول إلى السوق، أو تقليل التكاليف(bacha, 2018, p. 563)، وبنظر إلى الجزائر فهي تمتلك سوقاً كبيرة مقارنة ببعض البلدان، نتيجة للموقع الجغرافي والمساحة الشاسعة التي تحوزها والنمو الديمغرافي الكبير للبلد، فحسب آخر احصائيات 2024بلغ عدد السكان حولي 46,7مليون نسمة.

4.2.2توفر عوامل الإنتاج:

تتوفر الجزائر على ثروات طبيعية عديدة، حيث تحتل المرتبة 15 عالميا في احتياطيات البترول، والمرتبة 11عالميا لاحتياطيات الغاز الطبيعي، كما تتمتع بإمكانيات ضخمة فيما يخص انتاج الطاقة الشمسية، حيث تستقبل ما يقارب 3000 ساعة شمسية سنويا، وهوما يفتح المجال للاستثمار في الطاقات المتجددة، بالإضافة إلى الطاقة الشبابية المؤهلة إذ يشكل الأفراد دون سن 35عام ما يقاب 70% من إجمالي السكان وهو ما يعني توفر اليد العاملة.

5.2.2البنية التحتية المناسبة:

لقد أدركت العديد من البلدان الدور الرئيسي للبنية التحتية في دفع عجلة النمو الاقتصادي، لذلك سعت لضخ استثمارات كبيرة لتعزيز تنافسيتها ومواكبة المعايير العالمية، وقد شهدت البنية التحتية في الجزائر عمليات تطوير متسارعة في السنوات الأخيرة، من خلال الإنفاق الواسع في قطاعات النقل والمياه والكهرباء والاتصالات وغيرها(حمزة و بوكرنيد عبد القادر، 2020، صفحة 111)، حيث قدرت الميزانية المنفقة على تحسين البنية التحتية في الجزائر خلال العشر سنوات الأخيرة بحوالي 40مليار دولار، وتمتلك الجزائر 11 ميناء تجاريا و35 مطار من بينها 31 مطارا دوليا كما بلغت نسبة التغطية بالكهرباء في الجزائر 99%، أما ما يتعلق بالطرقات فتمتلك الجزائر شبكة تفوق 112039كلم أهمها الطريق السيار شرق غرب، وخطوط سكك حديدية 4700كلم.

3.وضع البيئة الاستثمارية الجزائرية من وجهة نظر المؤشرات العالمية لقياس المناخ الاستثماري في الدول

في ظل العولمة الاقتصادية واتساع الأسواق أصبح تحليل المناخ الاستثماري جزءاً من الدراسات الاقتصادية، لذلك عمدت العديد من المنظمات والمؤسسات العالمية على توفير معلومات وبيانات رقمية لدعم المستثمرين وصناع القرار في اتخاذ القرارات الصائبة، من خلال توفير مجموعة من المؤشرات التي تساعدهم على فهم الوضع الاستثماري في كل دولة بشكل منفصل من خلال تقديم رؤية شاملة حول عوامل النجاح أو التحديات التي قد يواجهونها في بلد معين، حيث اثبتت الدراسات الإحصائية وجود علاقة بين تصنيف الدولة في هذه المؤشرات ومدى قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبية، ولدراسة واقع المناخ الاستثماري في الجزائر من وجهة نظر دولية اخترنا بعضاً من هذه المؤشرات العديدة والتي توفر تغطية شاملة لجوانب البيئة الاستثمارية للبلدان، وذلك كما يلي:

1.3مؤشر سهولة أداء الأعمال Doing business Index:

تم استحداث مؤشر ممارسة الأعمال ضمن التقرير السنوي لبيئة أداء الأعمال، للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وهو مشروع عالمي يهدف إلى قياس وتقييم بيئة الأعمال لشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية في 190 اقتصاداً ، كما يتيح إمكانية إجراء مقارنات فيما بينها بحيث يرتب البلدان من 1 إلى 190حيث تمثل المرتبة الأولى أفضل بيئة أعمال من بين 190 بيئة، يسلط التقرير الضوء على عدة جوانب هامة للبيئة التنظيمية المتعلقة ببدء الأعمال، من خلال تحليل التنظيمات التجارية وتطبيقها وتحديد العقبات التي يمكن أن تواجه الشركات، ويقدم المؤشر مجموعة من المعايير الكمية التي تشمل جوانب متعددة من دورة حياة الشركات، بدءاً بتأسيس الأعمال حتى إجراءات الإفلاس أو الإعسار(bank, 2020, p. 03)، وقد حافظت الجزائر في الترتيب العام للمؤشر على المرتبة 157، حسب أخر تقريرين منشورين لسنة 2019و 2020 كما كان ترتيبها في المؤشرات الفرعية كما يبينه الجدول الموالي :

جدول رقم (1): ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال لسنتي 2019-2020.

السنة	2019		2020	
الترتيب والدرجة / المعيار	الرتبة من بين 190دولة	درجة سهولة ممارسة الأعمال	الرتبة من بين 190دولة	درجة سهولة ممارسة الأعمال

		من 0-100		من 0-100
الترتيب العام للمؤشر	**157**	**49,65**	**157**	**48,6**
بدء الأعمال	150	78,07	152	78
تعامل مع تصاريح البناء	129	63,28	121	65,3
الوصول للكهرباء	106	69,58	102	72,1
تسجيل الملكية	165	44,26	165	44,3
الحصول على الائتمان	178	10	181	10
حماية المستثمرين الأقلية	168	35	179	20
دفع الضرائب	156	53,91	158	53,9
التجارة عبر الحدود	173	38,43	172	38,4
تنفيذ العقود	112	54,78	113	54,8
تسوية حالات الإعسار	76	49,24	81	49,2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

World Bank, 2020, Doing business Regulations in 190 Economies, Economy profile ALGERIA: years 2019and 2020.

احتلت الجزائر المركز 157 وهو ترتيب منخفض جداً ضمن 190 دولة شملها المؤشر، ما يعبر عن وجود تحديات كبيرة في بيئة الأعمال الجزائرية مقارنة بالدول الأخرى، على سبيل المثال احتلت كل من فرنسا، المغرب، مصر، المراتب 37، 43، 90على التوالي،وقد بلغ المتوسط الإقليمي لشرق الأوسط وشمال افريقيا المرتبة 84، وهو ما يوضح أن الجزائر تقع دون هذا المتوسط الإقليمي، ما يشير إلى وجود فجوة كبيرة في سهولة بدء الاعمال في الجزائر مقارنة بالدول المجاورة، وعلى الرغم من تمتع الجزائر ببيئة قانونية وفنية مميزة مثل (انخفاض متطلبات رأس المال المدفوع)، إلى أن الملاحظ حسب الجدول أعلاه أن الإجراءات اللازمة لبدء الأعمال مثلا لا تزال معقدة، حيث يتطلب الأمر 12 إجراء مع مدة زمنية تبلغ حوالى 18 يوما لإتمام عمليات بدء النشاط، إذتعد هذه المدة طويلة جدا مقارنة بدول مثل نيوزيلاندا التي تتم فيها الإجراءات في نصف يوم فقط، ما يعكس عمق البيروقراطية الإدارية في الجزائر خاصة ما يتعلقبالتسجيل في المؤسسات الحكومية والتعامل مع بعض الوثائق القانونية.

2.3مؤشر التنافسية العالميةGlobal competitiveness Index:

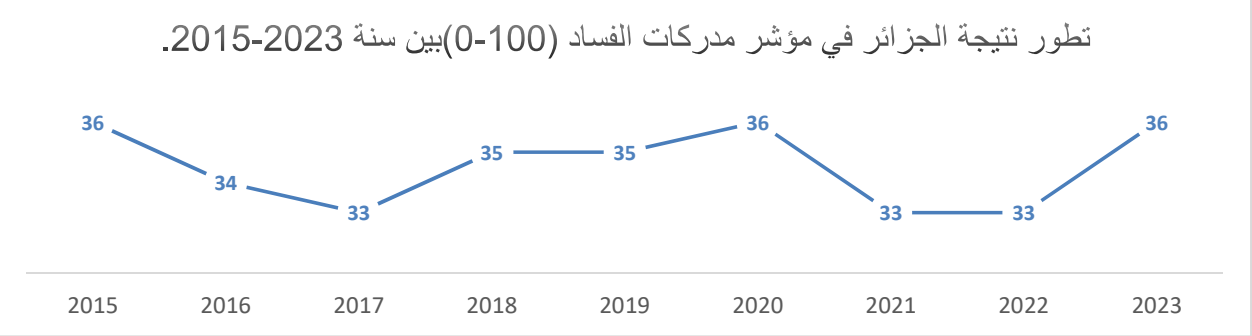
يعد المؤشر من أهم المؤشرات العالمية للحكم على مناخ الاستثمار، حيث يمكن الشركات من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية، ويصنف المؤشر الدول من حيث قدرتها على الحفاظ على بيئة مؤسساتية تنافسية، ويرتكز في تصنيفه على أربع محاور أساسية: الأداء الاقتصادي وكفاءة الأعمال، الكفاءة الحكومية، والبنية التحتية، يرتب المؤشر الدول على مقياس من 0 إلى 100 بحيث تشير أعلى قيمة إلى مستوي كفاءة وتنافسية اقتصادية أفضل بما يعني بنية اقتصادية أكثر جذبا للاستثمار، وكلما اقترب المؤشر من (0) دلّ ذلك إلى ضعف المستوي التنافسي لدولة في البيئة العالمية، وقد احتلت الجزائر حسب تقرير 2019

المرتبة 89عالميا بتقييم 56,3من بين 141 دولة شملها التقرير، مما يشير إلى تحسن طفيف في ترتيبها مقارنة بالسنة السابقة (+2,5نقطة)، حيث احتلت المرتبة 92 من بين 140 دولة بدرجة تقييم 53,8لسنة 2018، وتشير النسبة إلى مستوي تنافسية منخفض إذا ما قورنت ببعض الدول مثل الإمارات(مرتبة 25)وقطر (مرتبة 29)(klaus, 2019, p. 15).

3.3 **مؤشر مدركات الفساد**Corruption perception Index:

يصدر المؤشر عن منظمة الشفافية الدولية ويعرض المؤشر التقدم والتحسن في 180دولة في تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد في القطاع العام، ويستخدم في ذلك مقياس يتراوح بين (0 إلى 100)، بحيث تشير 100 إلى أعلى درجة من النظافة وتشير 0 إلى أعلى درجة من الفساد، وحسب تقرير المنظمة لسنة 2021فإنه وبعد 20 سنة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لا يزال التقدم ضعيفا ومحدود إذ أن 68%من البلدان التي يغطيها المؤشر لا تزال لديها درجات أقل المتوسط(50)، ومنها الجزائر والتي احتلت المرتبة 104 سنة 2023 عالميا بحصولها على 36 نقطة من أصل 100 حسب مقياس المؤشر(international, 2023)، في الوقت الذي كانت في المرتبة 116حسب تقرير سنة 2022، ورغم التحسن الطفيف إلى أن تصنيف الجزائر كان ولا يزال دون المتوسط حسب المؤشر، مما يطرح التساؤل حول نجاعة الجهود المبذولة والخطاب الرسمي حسب الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ويوضح الشكل الموالي تطور نتيجة الجزائر في مؤشر مدركات الفساد من 2015- 2023.

شكل رقم(03): تطور نتيجة الجزائر في مؤشر مدركات الفساد من 2015إلى 2023.



Source : https://www.transparency.org/en/countries/algeria

4.3 **مؤشرالحرية الاقتصادية Economicfreedom Index**:

يصدر المؤشر عن مؤسسة التراث العالمية (the Heritagefoundation)بتعاون مع صحيفة وول ستريت جورنال(the wallstreet Journal)، وهو عبارة عن مقياس يهدف إلى تقييم مدى حرية الاقتصاد في بلد معين، من خلال مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تعكس السياسات الاقتصادية والإدارية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي، حيث يتم تقييم كل مؤشر فرعي بدرجات تتراوح من 0 إلى 100 ويحسب المتوسط العام ليحدد مستوى الحرية الاقتصادية للبلدمن بين 184 بلد يشمله التقرير حتى 2024، يفيد المؤشر المستثمرين على تقييم البيئة الاستثمارية المناسبة للجدوى الاستثمارية في بلد معين على غرار بلد آخر، وكما يفيد الحكومات على تحديد الجوانب التي تحتاج إلى إصلاح لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ويبين الجدول أدناهدرجات التي تحصلت عليها الجزائر حسب كل معيار فرعي يخدم المؤشر العاملكل من سنة 2023 و2024.

حيث يتم تقييم الأبعاد على مقياس من 0 إلى 100 بحيث تعني (0) غياب الحرية الاقتصادية في البلد، وتعني (100) درجة الحرية الكاملة، ولتفسير النتائج يقيم المؤشر الدرجات على النحو التالي:

- 80إلى 100: حرية اقتصادية عالية جداً.
- من 70إلى 79,9: حرية اقتصادية عالية.
- من 60 إلى 69,9: حرية اقتصادية معتدلة.
- من 50إلى 59,9 حرية اقتصادية منخفضة.
- أقل من 50: حرية اقتصادية منخفضة جداً.

الجدول رقم(02): درجات الجزائر حسب كل معيار فرعي من مؤشر الحرية الاقتصادية

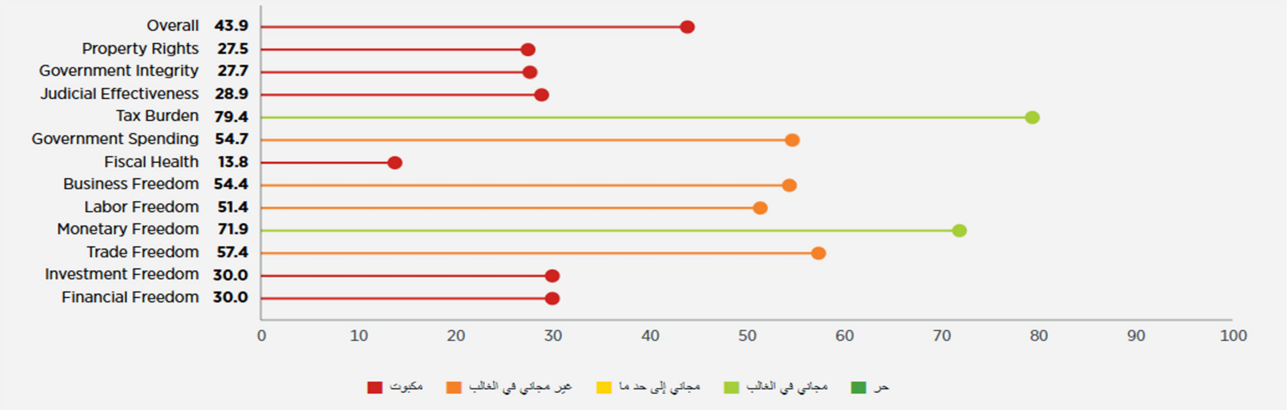
المعيار	البيان	2023	2024	التقييم الحرية الاقتصادية
حقوق الملكية	يقيس قدرة الافراد والشركات على امتلاك الأصول العقارية والمادية، ودرجة حماية حقوق الملكية من خلال النظام القانوني للبلد	27,8	27,5	منخفضة جداً
نزاهة الحكومة	يقيس مستوي الشفافية والفساد في السياسات الحكومية	29,5	27,5	منخفضة جداً
الفعالية القضائية	يقيس مدي كفاءة النظام القضائي في تطبيق القوانين وحل النزاعات	28,4	28,9	منخفضة جداً
العبء الضريبي	يقيم نسب الضرائب المفروضة من قبل الحكومات على المستثمرين	71,9	79,4	عالية
الإنفاق الحكومي	يقيس نسبة الانفاق الحكومي في البلد حيث إن الإنفاق المفرط يؤدي إلى التضخم والديون.	50,7	54,7	منخفضة
الصحة المالية	يقيس مدي استدامة الوضع المالي للحكومة ويعكس توازن الميزانية العامة وقدرتها على دعم الاقتصاد.	12,1	13,8	منخفضة جداً
حرية الأعمال	يقيم مستوي حرية تأسيس الاعمال والقيود التنظيمية والإدارية المفروضة	53,6	54,4	منخفضة
حرية العمل	يقيم مدي مرونة سوق العمل، بما في ذلك قيود التوظيف والأجور وظروف العمل.	51,4	51,4	منخفضة
حرية النقد	يقيس استقرار الأسعار والتحكم في التضخم من قبل الحكومة،	75,1	71,9	عالية

حرية التجارة	يقيم مستوي انفتاح الدولة على التجارة الخارجية، ومدي وجود قيوم على الاسترداد والتصدير.	57,5	57,4	منخفضة
حرية الاستثمار	يقيم قدرة الشركات والافراد على الاستثمار دون قيود او تدخلات حكومية.	30	30	منخفضة جداً
الحرية المالية	يقيم استقلالية النظام المالي وقدرة الافراد والشركات على الوصول للخدمات المالية	30	30	منخفضة جداً
المتوسط العام	-	**43,2**	**43,9**	منخفضة جداً

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً كل من:

GwartneyJames,Lawson Robert, and others, Economic Freedem of the World, 2024, Annual Report, p1-4.

الشكل رقم(04): تمثيل الجدول بيانيا



Source : https://www.heritage.org/index/pages/all-country-scores

ومن الشكل السابق نلاحظ أن اللون الأحمر يرتفع عند كل من حقوق الملكية، نزاهة الحكومة، الفعالية القضائية، الصحة المالية، حرية الاستثمار، الحرية المالية، ما يرمز إلى أن الحرية الاقتصادية منخفضة جداً في هذه المعايير ويمكن تفسير ذلك من خلال الجدول الموالي:

حقوق الملكية	الدرجة أقل من 50 ما يعني وجود ضعف كبير في حماية حقوق الملكية في الجزائر، نتيجة ضعف النظام القانوني لحماية حقوق الملكية، ما قد يؤثر سلبا على ثقة المستثمرين.
الفعالية القضائية	الدرجة 28,9 وتشير إلى ضعف فعالية النظام القضائي، مما يعكس وجود مشاكل في القضاء وسرعة تنفيذ القضايا القانونية.
الصحة المالية	درجة 13,8وتعد منخفضة جداً ما يشير إلى مشاكل في الاستدامة المالية العامة ووجود عجز مالي مرتفع وهو ما يعني ضعف القدرة على تمويل الأنشطة الحكومية بدون ضغوط مالية.

حرية الاستثمار	30 درجة وهي أقل من المتوسط ما يعني وجود قيود كبيرة على الاستثمار الأجنبي والمحلي، وهو ما يحد من تدفقات رأس المال ويؤثر سلبا على البيئة الاستثمارية،
الحرية المالية	30 درجة ما يشير إلى وجود قيود كبيرة على النظام المالي، تدخل حكومي أو قيود على التمويل والوصول إلى الخدمات المالية.

المصدر: من أعداد الباحثين استنادا إلى معطيات الجدول والشكل أعلاه

حسب التقرير بلغت الحرية الاقتصادية في الجزائر 43,9 لسنة 2024 ما يجعلها في المرتبة 164من بين 184دولة، حيث ارتفع تصنيفها بمقدار 0,7 نقطة عن العام الماضي، وقد احتلت المرتبة 13 من بين 14 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وبهذا تعتبر درجة الحرية الاقتصادية للبلد أقل من المتوسطات العالمية والإقليمية، وفقا لتقرير الحرية الاقتصادية 2024 اعتبر اقتصاد الجزائر مكبوتا(org, n.d.)، حيث يؤدي ضعف القضاء أمام التدخل السياسي والفساد إلى تقويض الحرية الاقتصادية، وكذلك بالنسبة للإدارة المالية، كما أشار التقرير إلى ضرورة تعزيز الإصلاحات الرامية لتنويع الاقتصاد وتدابير تشجيع الإنتاج المحلي، وعلى النقيض العالمي احتلت سنغافورة الصدارة حسب التقرير بمقدار 84,3نقطة تليها كل من سويسرا وايرلندا.

4. معوقات الاستثمار في الجزائر

تعتبر الجزائر واحدة من أكبر الاقتصاديات في افريقيا، بفضل موقعها الجغرافي والاستراتيجي، وثرواتها الطبيعية المتعددة، ومع ذلك ورغم الجهود المبذولة لتحسين مناخ الأعمال تواجه البلاد مجموعة من العوائق التي تؤثر على جاذبيتها الاستثمارية، وحسب تقرير الخارجية الأمريكية لمناخ الاستثمار Inversement Climat Statements، فإن الاقتصاد الجزائري تسيطر عليه المؤسسات الحكومية وهو ما يشكل تحدياً للشركات الأمريكية، كما تحدث التقرير عن جملة من التعقيدات بما في ذلك الإجراءات البيروقراطية المرهقة، وصعوبات التحويلات النقدية والمنافسة في الأسعار من المنافسين الدوليين، كما أضاف التقرير أن الشركات الأجنبية في الجزائر تشتكي من أن القوانين واللوائح التنظيمية متغيرة باستمرار ما يزيد من المخاطر التجارية للمستثمرين الأجانب، فضلا عن الاندماج الإقليمي المحدود والقيود على الاستيراد التي تعيق الفرص للانتفاع من سلاسل الإمداد الدولية، ومن أبرز التحديات التي تعيق جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر وتحول دون تحقيق الفرص الاستثمارية المرغوبة نذكر:

1.4البيروقراطية والفساد الإداري

وفقا لتقرير نشرته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، فإن مشكلة التمويل في الجزائر تكمن في وجود البيروقراطية الإدارية واحتكار السوق المصرفي من قبل المؤسسات العامة بشكل أساسي، وفي هذا الصدد فقد احتلت الجزائر مرتبة متأخرة في ممارسة الأنشطة التجارية في عام 2020، حيث تصدرت المرتبة 157 من أصل 190 دولة , Guesmla & Benaissa) (2024, p. 402، ووفقا لتقرير unctad، الذي يتناول تقييم سياسة الاستثمار في الجزائر، فإن الإجراءات لا تزال مثبطة إلى حد كبير، حيث يواجه المستثمر الأجنبي في مساره العديد من العقبات لا سيما التأخيرات المفرطة في مراحل إنشاء مشروعه: تسجيل الشركات، الحصول على التصاريح المختلفة بما في ذلك التراخيص الجمركية، الوصول إلى الخدمات العامة والمزايا الضريبية، والإجراءات المختلفة الأخرى، مما يجعل المحيط الإداري غير مساعد من جراء بطء العمليات، فعلى سبيل المثال، يستدعي الحصول على سجل تجاري وقتا طويلا وتقديم أكثر من 18 وثيقة، والمدة اللازمة لتطبيق الإجراءات الإدارية لإقامة

مشروع تزيد عن ثالثة أشهر، لذا فإن مشكلة البيروقراطية يشكل أكبر حاجز تتحطم عليه إرادة المستثمر، إضافةً إلى ضعف المستوى التكويني للإطارات الإدارية بحيث لم تعد تتماشى مع الأنظمة التكنولوجية الحديثة لإدارة الأعمال واقتصاد السوق(آمال، صفحة 10).

2.4 غياب سوق تنافسية

يمثل الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر تحديا كبيراً للاستثمار وللتنمية الاقتصادية ككل، وفقا لتقديرات سنة 2023 ويمثل هذا القطاع حوالى 40% من الناتج المحلي الاجمالي للبلد، مما يجعله الأعلى على مستوى منطقة الشمال الإفريقي والشرق الأوسط، حيث يعد وجود أنشطة غير رسمية بحجم كبير وضعية غير مشجعة لأي مستثمر سواء كان محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء، مما يخلق بيئة أعمال غير عادلة تغيب فيها المنافسة والشفافية الاقتصادية، إذ يسبب الاقتصاد الغير رسمي أضرار مباشرة على الاقتصاد الوطني ابرزها تقليل الإرادات الضريبية وتفاقم البطالة المقنعة، كما أشار تقرير البنك الدولي لعام 2023 إلى أن هذه الظاهرة لا تؤثر فقط على الأداء الاقتصادي، بل تتعدى ذلك لتشويه صورة الاقتصاد الجزائري أمام المستثمرين المحليين والأجانب، وهو ما يعيق جهود جذب الاستثمارات الجديدة.

3.4 عدم فاعلية المؤسسات المالية

تعاني المؤسسات المالية في الجزائر، وخاصة القطاع الخاص من ضعف الفاعلية، فنلاحظ كارثة بنك الخليفة وإغلاق بعض البنوك الأخرى نظرا لإخلالها بتعهداتها تجاه العملاء، بالإضافة إلى ذلك لم تحقق بورصة الجزائر النجاح المنشود، مما ساهم في تقويض ثقة المستثمرين بالنظام المالي المحلي، هذه التحديات تجعل المستثمرين يفضلون التوجه نحو دول أخرى تتمتع ببيئة مالية أكثر استقراراً وفعالية، وهو ما يتيح لهم فرصاً أكبر لتحقيق أهدافهم الاستثمارية(بولعيد، صفحة 81).

4.4 مشكلة العقار الصناعي

تعد مشكلة العقار الصناعي من بين أبرز العوائق التي تواجه الاستثمار في الجزائر، حيث يؤدي إلى تعطيل المشروعات الوطنية والأجنبية، وتساهم في نفور العديد من المستثمرين، ويتجسد هذا في عدة جوانب أبرزها صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة النشاط الاستثماري، إضافة إلى جمود سوق العقار الذي يعوق تداول الأراضي وتطورها، وما زاد من حدة الوضع الارتفاع الفاحش في أسعار الأراضي والناتج عن جشع الوسطاء والمضاربين، إلى جانب تعقيد الإجراءات الإدارية والقضائية المرتبطة بتملك العقارات، علاوة على ذلك، تعاني بعض المناطق الصناعية ومناطق النشاط من عدم مواءمتها للمعايير الأساسية المطلوبة إذ تم انشاءها في كثير من الأحيان لأهداف سياسية واجتماعية، كما يضاف لهذه التحديات مشكلة عدم امتلاك العديد من المؤسسات العمومية لشهادات الملكية مما يعوق خصخصتها أو شراكتها مع مستثمرين أجانب(سعيدي و قويدري محمد، 2008، صفحة 46).

5.خاتمة:

يعد مناخ الاستثمار في الجزائر من بين القضايا ذات الأولوية في السياسات الحكومية، حيث تبذل السلطات جهوداً كبيرة لتحسين البيئة الاستثمارية وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، ورغم توفرها على بعض المزايا التنافسية والمقومات الاستثمارية الهامة إلا أن هناك العديد من المعيقات والتحديات التي تعرقل تحقيق الفرص الاستثمارية المرغوبة،وهو ما يدعم صحة

الفرضية الأولى لدراسة والتي تشير إلى أنه على الرغم من الإصلاحات العديدة لتحسين البيئة الاستثمارية في الجزائر، لا يزال الإقبال على الاستثمارات المحلية والأجنبية محتشما وغير موافق للإمكانيات المتاحة، وكما تظهر التقارير الدولية لدراسة المناخ الضعف الكبير في البيئة الاستثمارية الجزائرية، بحيث لا تزال تحتل مراتب متدنية في العديد من المؤشرات العالمية، وعلى الرغم من محاولات تحديث المتكررة للقوانين، لا تزال الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار تعاني من التعقيد والبيروقراطية المفرطة حيث اشارت التقارير الدولية أن الجزائر تواجه مستويات بيروقراطية مرتفعة مع نقص الشفافية المؤسساتية، وتظهر الجزائر في مستويات متأخرة في مؤشر الشفافية ومكافحة الفساد، وهو ما يعقد التعامل مع الإدارة العامة ويضعف الثقة في بيئة الأعمال الجزائرية، ويدعم هذا صحة الفرضية الثانية التي تفيد بأن المؤشرات الدولية المتعلقة بتقييم المناخ الاستثماري لدول تشيربأن البيئة الاستثمارية الجزائرية تواجه تصنيفا منخفضاً في العديد من المجالات المتعلقة بالاستثمار، مما يعكس واقعاً دولياً سلبياً للبيئة الاستثمارية الجزائرية"، أما الفرضية الأخيرة والتي تتعلق بتعدد المعوقات التي تؤثر سلباً على البيئة الاستثمارية في الجزائر، فقد تم اثبات صحتها بناءً على النقائص والمعيقات التي تشوب المناخ الاستثماري في الجزائر وهو ما يستدعي الوقوف على ضرورة تعزيز القوي الإصلاحية والبحث في مواطن الخلل من أجل بيئة أكثر استقطاباًوجاذبية سواء للاستثمارات المحلية أو الأجنبية في البلاد.

التوصيات:

- مكافحة البيروقراطية، الرشوة والفساد،وتبسيط الإجراءات الإدارية،لإنشاء بيئة إدارية ملائمة ولا يكون ذلك إلا بتسريع التوجه نحو الرقمنة، حيث يلاحظ أن التقدم الرقمي في الجزائر يسير بخطى بطيئة جداً، وهو ما يبقي العمليات الإدارية التقليدية عائقا رئيسياً في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية بالبلاد.
- تحسين البنية التحتية وتطوير المناطق الصناعية، تشييد الطرق، المطارات، الموانئ، تحسين شبكة الكهرباء، الأنترنت والاتصالات والمياه وغيرها، وهو ما يسهم في تسهيل حركة التجارة، وتقليل التكاليف اللوجستية، وتوفير بيئة أعمال أكثر كفاءة وجذباً،
- تسهيل إجراءات الوصول للعقار الصناعي، وتقليل التعقيدات القانونية المرتبطة به خاصة ما تعلق بالمستثمرين الأجانب،
- عصرنة النظام المالي والخدمات المصرفية لدعم المستثمرين وتمكينهم من تمويل مشاريعهم، حيث أن النظام المالي الفعال والخدمات المصرفية المتطورة تلعب دوراً مهما في تخفيف العوائق التي تواجه المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن الجزائر بحاجة إلى تحسين إمكانية الوصول إلى التمويل، خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبة في الحصول على القروض من البنوك التقليدية، بسبب الضمانات الصارمة والفوائد المرتفعة،
- تعزيز الديبلوماسية الاقتصادية لتعريف أكثر بالفرص الاستثمارية ومناخ الأعمال على الصعيد المحلي والدولي، حيث تسمح المعارض الاقتصادية، المنتديات الدولية والاتفاقيات الثنائية، كما هو الحال مع دول مثل الإمارات والمغرب التي استخدمت ديبلوماسيتها بنجاح لتحفيز الاستثمار في قطاعات مختلفة، الجزائر يمكنها الاستفادة من نفس الأدوات عبر مشاركتها في المنتديات الاقتصادية العالمية وتنظيم زيارات عمل ديبلوماسية لتعريف بمجلات مثل فرص الاستثمار في الطاقة الشمسية في

الصحراء الجزائرية، كذلك مشاركتها في منظمات دولية مثل منظمة التجارة العالمية والاتحاد الافريقي يعزز مكانتها الاقتصادية على المستوي الدولي وقدرتها على استقطاب الاستثمارات .

- توفير بنك رقمي للمعلومات الخاصة بالاستثمار وكل الجوانب المتعلقة به، وهو ما تم استحداثه في القانون الجديد من خلال انشاء المنصة الرقمية للمستثمر الجزائري، غير أن بعض التحديات تشير إلى وجود نقص من ناحية تكامل المنصة مع القطاعات الأخرى ذات الصلة، مثلا لاتزال هناك فجوة في ربط بيانات العقار الصناعي والمعلومات المصرفية بطريقة متكاملة وشاملة لذا يمكن تحسين المنصة بإضافة محرك بحث مخصص للأراضي الصناعية، وأدوات لتمويل المشاريع عبر الشراكات البنكية مثلا.
- استقرار المحيط التشريعي والسياسي، فبدلا من التركيز على تغيير القوانين، يجب التركيز على فعالية المؤسسات التي تنفذ هذه القوانين، مع توفير أنظمة إليكترونية لتسهيل الإجراءات وتقليل الفساد، وهو ما يمكن أن يخلق بيئة أكثر استقراراً ويعزز الثقة بين المستثمرين والدولة، وبنظر إلى تجارب دولية نجد أن العديد منها لم تكن بحاجة إلى تغيير تشريعاتها بالقدر الذي احتاجت لتحسين فعالية تطبيق هذه القوانين، وعلى سبيل المثال نجد أن المغرب قامت بتحديث أنظمتها الإليكترونية لتسهيل الإجراءات وتحسين فعالية التطبيق، مما ساهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، حيث أن الفجوات في التطبيق هي التي تخلق العوائق الحقيقية أمام الاستثمار في الجزائر.

6. قائمة المراجع:

Bibliographie

1. bacha, s. (2018). la réalité des Investissements directs Etrangers en Algérie : Etat des lieux et diagnostic. *El Ouézzne Journal and studies, 03*, 563.
2. bank, w. (2020). *Doing business Regulations in 190 Economies, Economy profile ALGERIA.* washington: world bank Group. doi: https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/7d4d5e04-446c-5031-86a8-2c6659b9e7fe/content
3. bouakka, M., & zakia mahlous. (s.d.). , Investment Law development in Algeria, Overview of the main milestones- opportunities and challenges for foreign direct investment. P09.
4. Guesmla, h., & Benaissa , B. (2024). BENAISSA BETTOUMI, le rôle du climat d'investissement pour soutenir et encourager l'entrepreneuriat féminin en Algérie. *journal of Economic science Institute, 27*(02), 402.
5. *https://www.heritage.org/index/pages/country-pages/algeria#:~:text=Algeria's%20economic%20freedom%20score%20is,Middle%20East%2FNorth%20Africa%20region.* (s.d.).
6. international, T. (2023). *corruption perceptions INDEX.* doi: www.trasparency.org/cpi
7. kazem, H. (2016). la pensée moderne dans les politique économique. *DAre El Yazouri*, 285.

8. klaus, s. (2019). *THE GLOBAL Competitiveness report 2019.* world Economic Forum. doi:: https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2019
9. org, h. (n.d.). *Index of Economic Fredom*. Retrieved from https://www.heritage.org/index/pages/country-pages/algeria#:~:text=Algeria's%20economic%20freedom%20score%20is,Middle%20East%2FNorth%20Africa%20region.
10. Update, A. E. (2024). *world bank*. Retrieved from https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview.

11. بلعوج بولعيد. (بلا تاريخ). معوقات الاستثمار في الجزائر. *مجلة اقتصاديات افريقيا*(العدد 04)، 72.
12. جواد كاظم لفتة. (2005). نظرة مؤسساتية مستقبلية لإدارة التنمية والاستثمار في العراق الجديد. *الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية*، 384.
13. خلاف فاتح. (2021). إلغاء قاعدة الشراكة الدنيا(51-49%)في مجال الاستثمارات الأجنبية وفقا للقانون الجزائري. *مجلة ايليزا للبحوث والدراسات*، *06*(02)، 91.
14. سعيدي ,و& ,.قويدري محمد .(2008) .واقع مناخ الاستثمار في الجزائر :بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . 40.
15. صبيحي شهيناز. (بلا تاريخ). مناخ الاستثمار في الجزائر-دراسة تحليلية تقيمية-. *مجلة الحوار الفكري*، 179.
16. ضويفي حمزة، و بوكرنيد عبد القادر. (2020). تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري وفق معيار جودة البنية التحتية. *مجلة جديد الاقتصاد*، *15*(01)، 111.
17. قانون. (2022). قانون الاستثمار 22-18مؤرخ في 24جويلية 2022المتعلق بالاستثمار. *الجريدة الرسمية للجمهوري الجزائرية، المادة 23*(العدد50)، 91.
18. مرزوق آمال. (بلا تاريخ). مقومات ومعوقات الإستثمار الحقيقي في الجزائر. *ملتقى وطني*، 10.